اقتصاد

قواعد جديدة لكبح ديون أوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

اتفق مفاوضون من البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على إدخال إصلاحات على قواعد الديون في الاتحاد، بعد مفاوضات طويلة. وقال فينسنت فان بتيجيم، وزير الخارجية البلجيكي، إن القواعد الجديدة سوف تحمي المالية العامة المتوازنة والمستدامة، وتقوي التركيز على الإصلاحات الهيكلية، وتعزز الاستثمارات والنمو وتوفير الوظائف في كل الاتحاد الأوروبي. وأضاف، وفقاً لبيان صحافي من مجلس الاتحاد الأوروبي نشر في الساعات الأولى من صباح أمس السبت، أن الهدف حالياً هو التنفيذ السريع. وتستهدف الإصلاحات تحسين دراسة الوضع المالي الفردي لكل دولة في الاتحاد الأوروبي، والسماح للدول الأعضاء المثقلة بالديون بمزيد من المرونة لخفض الدين والعجز في الميزانية. وفي الوقت نفسه، تشمل الإصلاحات وضع حد أدنى من المتطلبات لخفض نسب الدين للدول المثقلة بالديون. وعلى الرغم من توصل وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق في نهاية العام الماضي، لا يزال يتعين عليهم التفاوض بشأنه مع البرلمان الأوروبي. وكان التوصل إلى الاتفاق عملية مثيرة للجدل، خاصة من ألمانيا وفرنسا. واستند الاتفاق، الذي تم التوصل إليه، إلى مقترحات للإصلاح من جانب المفوضية الأوروبية التي وجهت إليها انتقادات، خاصة من الحكومة الألمانية، بأنها متساهلة للغاية.

من جانبها، أشادت الحكومة الإسبانية، التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي حالياً، بالاتفاق ووصفته بأنه «معلم تاريخي» في منشور على منصة التواصل الاجتماعي «إكس». وشددت على أن إطار الحوكمة الاقتصادية الجديد يضمن الاستقرار والنمو بقواعد «متوازنة وواقعية ومناسبة للتحديات الحالية والمستقبلية». وقالت وزيرة المالية الهولندية، سيغريد كاج، إن الاتفاق يفضي إلى إصلاحات واستثمارات، مؤكدة أن «هذا الاتفاق يحفز الإصلاحات، ويسمح بالاستثمارات المناسبة التي تتناسب مع وضع كل دولة على حدة». وكان وزيرا المالية الألماني كريستيان ليندنر ونظيره الفرنسي برونو لو مير، قد قالا في ديسمبر/كانون الأول الماضي، إنه جرى حل الخلافات بينهما بنسبة 90%، رغم أن القضايا العالقة قد تكون حاسمة. ونقلت وكالة «بلومبيرغ» وقتها عن الوزير الفرنسي قوله، إن الاتفاق النهائي «سوف يحدد قواعد متسقة، وسيقر بأهمية الاستثمارات والإصلاحات». وجرى تعليق اللوائح السابقة بشأن الميزانية للاتحاد الأوروبي منذ بداية جائحة فيروس كورونا، ما سمح للحكومات بزيادة الإنفاق في أعقاب الركود. ومن المقرر أن ينتهي تعليق القواعد في العام المقبل. وتحاول المفوضية الأوروبية تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة خلال العقدين القادمين لتخفيف ملزم لتلك الديون بمقدار 5% سنوياً للدولة التي يزيد فيها الدين عن النسبة المسموح بها، والبالغة 60% من إجمالي الناتج المحلي. لكن القواعد المالية الجديدة ستقود الحكومات إلى كبح جماح الإنفاق تدريجياً، مما يؤثر باقتصاد المنطقة المتعثر بالأساس، وفق صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية. وبعد نمو فاتر بلغت نسبته 0,5% في عام 2023، من المتوقع أن تنمو منطقة اليورو بنسبة 0,8% هذا العام، وفقاً للبنك المركزي الأوروبي. ومن المرجح أن تقوم المفوضية الأوروبية بمراجعة تقديراتها للنمو لعام 2024 نزولاً الأسبوع المقبل.

(Getty)

بيزوس يبيع أسهماً في «أمازون» بملياري دولار

باع الملياردير الأميركي جيف بيزوس 12 مليون سهم من عملاق التجارة الإلكترونية «أمازون» في خطوة لافتة. وجرت عمليات البيع يومي الأربعاء والخميس الماضيين، وحققت ما يزيد قليلاً عن ملياري دولار، وفقاً لوثيقة تتعلق بالعملية بحسب وكالة بلومبيرغ. وكانت «أمازون» قد كشفت في الثاني من فبراير/ شباط الجاري أن بيزوس يخطط لبيع ما يصل إلى 50 مليوناً من أسهم «أمازون» على مدار الاثني عشر شهراً المقبلة، ومن المحتمل أن يستفيد من ارتفاع الأسهم الذي قرّبه من لقب أغنى شخص في العالم. وارتفعت ثروته 22,6 مليار دولار هذا العام إلى 199,5 مليار دولار حتى الجمعة الماضي، وفقاً لمؤشر «بلومبيرغ» للملياردير. وباع مؤسس «أمازون» أسهماً بأكثر من 30 مليار دولار منذ بدء السجلات التي تعود إلى عام 2002، بما في ذلك 20 مليار دولار مجتمعة في عامي 2020 و2021.

الحرب تُضعف مالية إسرائيل ومؤسساتها... مستقبل سلبي

نيويورك ـ **العربي الجديد**

خفضت وكالة موديز العالمية للتصنيفات الائتمانية، تصنيف إسرائيل لأول مرة إلى «A2» مع نظرة مستقبلية سلبية، محذرة من تداعيات الحرب المستمرة ضد قطاع غزة على الوضع المالي للكيان المحتل وأجهزته التنفيذية. وقالت «موديز» التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً رئيسياً لها في بيان، إن خفض تصنيف إسرائيل جاء بعد تقييم لها أوضح أن النزاع العسكري المستمر وتداعياته وعواقبه الأوسع نطاقاً «تزيد المخاطر السياسيّة لإسرائيل، وتُضعف أيضاً مؤسّساتها التنفيذيّة والتشريعيّة وقوّتها الماليّة في المستقبل المنظور». وأشارت إلى أن مخاطر تصاعد الصراع مع حزب الله اللبناني على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة لا تزال قائمة، ما يثير احتمال حدوث تأثير سلبي كبير في الاقتصاد الإسرائيلي. وتوقعت ارتفاع أعباء الدين في إسرائيل عن توقعات ما قبل الحرب. ويوم الأربعاء الماضي، قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إنّ أي تصعيد كبير، أو توسيع للحرب بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية من شأنه أن يضعف بيئة عمل بنوك إسرائيل. وذكرت الوكالة في تقرير عن البنوك الإسرائيلية أن فرضية التصعيد يمكن أن تضغط على تصنيفات إسرائيل في 2024. وأشارت إلى أن تصنيفات البنوك في إسرائيل مدفوعة بالدعم السيادي، «ما يعكس وجهة نظر فيتش بوجود احتمال كبير للغاية بأن تقدم إسرائيل الدعم في الوقت المناسب للبنوك، إذا لزم الأمر». وأدى اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى انكماش النشاط الاقتصادي في إسرائيل، ما أضر قطاعات الخدمات، والسياحة، والعقارات، والبنوك، والزراعة. ومن المتوقع أن يقفز العجز في الاقتصاد الإسرائيلي بمقدار 134 مليار شيكل (36 مليار دولار) أخرى في الأعوام 2025-2027، بحسب حسابات جديدة لخطة الثلاث سنوات المقبلة التي أعدها قسم الموازنة في وزارة المالية الإسرائيلية. وسوف يتأثر الدين الذي يستمر في الارتفاع بمدفوعات الفائدة، بالإضافة إلى نفقات الحرب. وسيرتفع متوسط العجز للسنوات الثلاث المقبلة، وفق التوقعات بنحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي لكل عام، أي نحو 40 مليار شيكل سنوياً، ويتوقع أن يصل إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025، وفق ما نقل موقع «كالكاليست» الاقتصادي الإسرائيلي.

أخبار

صادرات زراعية إيرانية لروسيا

أعلن سيرغي دانكورت رئيس الهيئة الاتحادية لمراقبة صحة الحيوان والنبات في روسيا، أن واردات بعض المواد الزراعية مثل البرتقال والخس والفلفل من إيران زادت بنسبة 500% في عام 2023 مقارنة بالعام السابق له. ودعا دانكورت خلال اجتماع مع نائب

وزير الجهاد الزراعي الإيراني علي رضا بيمان باك في موسكو، إلى تنمية التجارة بين البلدين في مجال المنتجات الزراعية. وقال دانكورت، وفقا لوكالة الأنباء الإيرانية «إرنا» أمس السبت، إن «المنتجات الزراعية الإيرانية حلت محل البضائع التي كانت تستوردها من أوروبا من قبل، مما يدل على الجودة العالية للمنتجات الإيرانية». من جهته، قال نائب وزير الجهاد الزراعي الإيراني إن «كبار المسؤولين في البلدين، يؤكدون على توسيع التعاون، خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري، ولذلك على الجانبين بذل الجهود لتحقيق هذا الهدف».

وأضاف علي رضا بيمان باك أن «توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي يعد خطوة كبيرة في مجال تطوير التجارة، وخاصة تجارة المنتجات الزراعية».

ارتفاع أصول البنوك الإسلامية في عُمان

ارتفع إجمالي الأصول للبنوك والنوافذ الإسلامية مجتمعةً في سلطنة عُمان بنهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 بنسبة 11,7% ليصل إلى حوالي 7,2 مليارات ريال عُماني (18,72 مليار دولار)، أي ما نسبته 17,2% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في السلطنة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وسجل رصيد التمويل الممنوح من الوحدات التي تمارس الصيرفة الاسلامية ارتفاعاً بنسبة 11,7% ليبلغ حوالي 5,9 مليارات ريال. كما سجلت الودائع لدى البنوك والنوافذ الإسلامية زيادة بنسبة 10,9% لتبلغ بنهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي نحو 5,4 مليارات ريال، وفق البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس.

طفرة سفر في الصين

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الثقافة والسياحة الصينية، أن الصين شهدت طفرة في السفر خلال العام الماضي، إذ جرت 4,89 مليارات رحلة محلية، بزيادة بلغت نسبتها 93,3% عن العام السابق. وشهد الربع الأخير من 2023 أكبر زيادة على أساس سنوي في السفر الداخلي، حيث تم إجراء أكثر من 1,21 مليار رحلة، محققا ارتفاعا بنسبة 179,1%، وفق ما نقلت وكالة شينخوا، أمس. وقالت الوزارة إن المسافرين المحليين أنفقوا أكثر من 4,91 تريليونات يوان (حوالي 691,2 مليار دولار) على مدار العام، بزيادة 140,3% عن عام 2022.

مال وناس

تجويع عمال فلسطين

الاحتلال يمعن في محاصرة الأرزاق... والخسائر تتجاوز المليار دولار

يمعن الاحتلال الإسرائيلي في تجويع الفلسطينيين ليس فقط في قطاع غزة الذي يواجه حصاراً مميتاً، وإنما أيضاً في الضفة الغربية المحتلة وحتى فلسطينيي الداخل، حيث تقدر خسائر العمال بنحو مليار دولار منذ بدء العدوان

عمان ـ **زيد الدبيسية**

بينما يواصل الاحتلال الإسرائيلي مجازره بحق الفلسطينيين في قطاع غزة وفرض حصار قاتل بحقهم، ينتهج ممارسات تهدف إلى تجويع مئات آلاف في الضفة الغربية المحتلة وحتى فلسطينيي الداخل، عبر منعهم من العمل وشل حركة الأسواق بسبب اعتداءاته.

وبات 350 ألف عاطل في الضفة الغربية و195 ألفاً من فلسطينيي الداخل عاطلين عن العمل لتقدر خسائرهم بأكثر من مليار دولار، وفق الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وسط حصار لأرزاقهم ومعيشتهم.

وأظهرت بيانات صادرة عن الاتحاد أن العدوان الإسرائيلي تسبب في شل الحركة الاقتصادية في السوق الوطني الفلسطيني، حيث قفزت نسبة البطالة في الضفة الغربية وحدها إلى 49% منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وقبل العدوان كانت نسبة البطالة في السوق الفلسطينية 24,1%، بواقع 12,9% في الضفة الغربية، و45,1% في قطاع غزة. وبلغ عدد العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل الذين توقفت أعمالهم 195 ألف عامل، منهم ما يقارب 19 ألف عامل من قطاع غزة.

ورصد الاتحاد حوالي 10 آلاف عامل من قطاع غزة كانوا يوجدون في أماكن عملهم منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، واستقبل منهم نحو 5838 عاملاً في فروع الاتحاد بالضفة الغربية، وجرى تأمين كل احتياجاتهم المتعلقة بالمسكن والمأكل والملبس. وأشار الاتحاد في تقرير له إلى أن سلطات الاحتلال اعتقلت منذ بدء عدوانها على قطاع غزة أكثر من 4000 عامل أثناء وجودهم بأماكن عملهم في الداخل الفلسطيني المحتل، وأفرجت عن 3200 منهم وأعادتهم إلى قطاع غزة وما تزال حملة الاعتقالات التي تشنها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية مستمرة. وطالب بتعويض 195 ألف عامل كانوا يعملون في الداخل الفلسطيني المحتل لتعطلهم وفقدانهم عملهم، بعد أن ألغت سلطات الاحتلال تصاريح عملهم في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والإفراج الفوري والعاجل عن العمّال المعتقلين من الضفة الغربية وغزّة كافة. كما طالب بضرورة الكف عن ملاحقة العمال في مختلف أماكن وجودهم بالداخل المحتل والضفة الغربية، والسماح للعمّال بالعودة الآمنة إلى منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وتوفير الحماية لهم. وتقدر فاتورة أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل بأكثر من 1,5 مليار شيكل (403 ملايين دولار)، إذ يعدون أهم مورد مالي للأسواق الفلسطينية. ويبلغ متوسط الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في الكيان المحتل قرابة 300 شيكل (81 دولاراً)، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عن فترة الربع الثالث من العام الماضي. ويشكل العاملون في البناء والتشييد ثلثي العاملين في إسرائيل والمستوطنات، يليه التعدين والصناعات التحويلية، ثم التجارة والمطاعم والفنادق.

350 ألف عاطل في الضفة الغربية بسبب عدوان الاحتلال

وباتت قضية العمال الفلسطينيين تحظى بدعم نقابي يتجاوز الحدود. إذ يقول رئيس مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية في الأردن أحمد عوض، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة أصاب الاقتصاد الفلسطيني بشلل واضح في مختلف القطاعات، وخاصة مع الانتهاكات غير المسبوقة لحقوق العمال هناك. وطالب المركز المجتمع الدولي بضرورة وقف هذه الانتهاكات الصارخة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وعماله.

وشدد المركز على ضرورة وقف الإبادة الجماعية التي ما يزال يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، والاعتداءات والاقتحامات اليومية لمدن وبلدات وقرى الضفة الغربية، وتدمير البنية التحتية وهدم البيوت والمنشآت الحيوية فيها.

وبحسب عوض، فإنّ من الممكن التنسيق مع النقابات العمالية في فلسطين ومنظمات العمل العربية والدولية لمقاضاة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه بحق العمال الفلسطينيين. وفي تقرير أصدره «المرصد العمالي الأردني» التابع لمركز الفينيق في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، فإن العاملين في فلسطين المحتلة، بمن فيهم عمّال قطاع غزة، يعانون بشكل متواصل من الانتهاكات العمالية، وأبرزها صعوبة التنقل عبر الحواجز الإسرائيلية، وإجراءات الحصول على تصاريح عمل في الداخل الفلسطيني المحتل.

وأكد التقرير أن الاحتلال مارس أشكالا واسعة من الانتهاكات على العمال، وألغى تصاريح العمل لجميع العمال من قطاع غزة الذين يقدر عددهم بنحو 19 ألف عامل، واشترط الاحتلال على أحد الحواجز تعرية عمال غزيين ليبقوا على قيد الحياة، فيما بعض العمال لم يحصلوا على أجورهم المستحقة، وبعضهم مزق جنود الاحتلال بطاقاتهم الشخصية وسلبوهم أموالهم التي حصلوا عليها من عملهم.

وفي ديسمبر/ كانون الأول الماضي، قالت منظمة العمل الدولية، إن ما لا يقل عن 66% من الوظائف فُقدت في غزة منذ اندلاع الحرب، محذرة من أن خسائر الوظائف قد تستمر في التفاقم بالقطاع، بينما يشير محللون إلى أن الواقع أكثر فداحة من تقديرات المنظمة، في ظل الدمار الهائل الذي أحدثه العدوان.

العمال الفلسطينيون يعانون في التنقل عبر الحواجز الإسرائيلية
(فرانس برس)

تحقيق

تحولت السلع التي طاولتها المقاطعة في اليمن إلى أعباء تؤرق الكثير من التجار، الذين تحصلوا عليها في الأشهر السابقة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ لم تفلح محاولات بيعها بحسومات كبيرة تصل إلى نصف تكلفتها أو حرق أسعارها في التخلص منها

أعباء سلع المقاطعة

تجار اليمن يعجزون عن التخلص من الراكد رغم حرق الأسعار

صنعاء ـ **محمد راجح**

تعاني الكثير من المتاجر والقطاعات التجارية في العاصمة اليمنية صنعاء والعديد من مدن البلاد من عبء السلع التي طاولتها المقاطعة وصعوبة تصريفها لتعويض جزء من تكاليفها، حيث تتصاعد حملات المقاطعة بحق منتجات الدول الداعمة للاحتلال الإسرائيلي وشنّ القوات الأميركية والبريطانية ضربات على مناطق يمنية لمنع الحوثيين من استهداف السفن الإسرائيلية وغيرها من الجنسيات الأخرى المبحرة نحو إسرائيل.

وتعاني هذه السلع والمنتجات من كساد واسع، حيث بالرغم من خفض أسعارها إلى نحو نصف تكلفتها لإغراء المستهلكين الذين عزفوا عنها على الرغم من أن تراجع قدراتهم الشرائية قد يكون محفزاً للإقبال عليها في ظل هذه التخفيضات.

وتنشط حملات مقاطعة واسعة لسلع وبضائع الدول الداعمة لإسرائيل في صنعاء ومختلف المدن والمناطق اليمنية، حيث تعمل الجهات المختصة على تتبّع السلع والخدمات الأميركية والإسرائيلية كافة بهدف حظرها ومقاطعتها. يأتي ذلك عقب قرار أصدرته سلطات الحوثيين في صنعاء في 31 أكتوبر/ تشرين الأول، تضمن حزمة إجراءات تقضي بحظر دخول وتداول منتجات الشركات الأميركية، وشطب الوكالات والعلامات التجارية للشركات الأميركية والشركات التي قالت وزارة الصناعة والتجارية التابعة لسلطة الحوثيين إنها داعمة لإسرائيل.

ويرصد «العربي الجديد» قيام المحالّ والمتاجر بمحاولات لتصريف السلع والمنتجات التي تشملها قرارات وحملات المقاطعة، يتركز معظمها على تخفيض أسعارها بنحو 50% من سعر تكلفتها وفق حديث البائع باسم دبوان لـ«العربي الجديد»، مضيفاً أن بقاء هذه المنتجات يكلف التجار والباعة مبالغ طائلة، حيث يعجزون عن تصريفها واسترداد جزء من تكاليفها دون أي هامش ربح، بل أيضاً مع خسارة نسبة من تكاليفها.

في السياق، يقول هشام محمود، بائع مواد غذائية في صنعاء لـ«العربي الجديد»، إن قرار المقاطعة يعود للمستهلك بالدرجة الأولى، بينما التاجر تتوافر البضاعة لديه منذ ما قبل تدشين حملات المقاطعة، في الوقت الذي يحاول البعض تغطية جزء من خسائره نتيجة كساد عدد من السلع والمنتجات المقاطعة وعدم القدرة على تصريفها، خصوصاً التي تكون صلاحيتها محدودة حيث لا تستطيع كثير من المتاجر في الوقت ذاته إنزال بضائع ومنتجات جديدة من هذه السلع.

وجددت صنعاء وفق مسؤولين في المؤسسات التجارية العامة، تأكيد استمرار حملات المقاطعة حتى بعد القرار الذي اتُّخِذ في استهداف السفن التجارية الإسرائيلية والمتجهة إلى موانئها في البحر الأحمر وباب المندب، وذلك لمساندة الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لحصار وعدوان إسرائيلي متواصل في قطاع غزة. تشمل حملات المقاطعة في صنعاء ومناطق يمنية أخرى عشرات الوكالات والعلامات التجارية في مجالات الأغذية والمشروبات والمعدات والسيارات وأدوات التجميل والمطهرات، والأدوات الكهربائية والمنزلية الخاصة بالشركات التي تؤكد وزارة الصناعة والتجارة في صنعاء أنها شريكة في المجازر الدموية بحق الأطفال والنساء والأبرياء في قطاع غزة، في حين تشمل حملات المقاطعة منع أي نشاط، أو دخول أي منتجات أو أصناف للوكالات والعلامات التجارية الداعمة لإسرائيل إلى السوق اليمنية. يقول المحلل الاقتصادي اليمني علي الحيفي، لـ«العربي الجديد»، إن موقف المقاطعة والقرارات الأخرى المساندة للشعب الفلسطيني جادة، حيث لم تتوقف حملات مقاطعة البضائع والسلع في صنعاء والعديد المناطق اليمنية طوال الفترات الماضية. وتأتي حملات المقاطعة بالتزامن مع تنفيذ قرارات أخرى تلزم المنافذ والمراكز الجمركية بمنع إدخال أي منتجات للشركات الأميركية والداعمة لإسرائيل بحسب القائمة الأولية للشركات المحظورة الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة التابعة لسلطات الحوثيين.

12%

تواصل شركات الشحن العالمية الابتعاد عن البحر الأحمر الذي ينقل عادة 12% من التجارة البحرية العالمية، ما سبّب ارتفاع التكاليف وطول أمد الرحلة في الأماكن البعيدة، مثل آسيا وأميركا الشمالية.

التجار يبيعون السلع التي طاولتها المقاطعة بأسعار مخفّضة

هجمات الحوثيين سبّبت أكبر تحويل لمسارات التجارة الدولية منذ عقود

ويشير الحيفي إلى أهمية الاستمرار في حملات المقاطعة حتى في حال الاتفاق على أي هدنة تؤدي إلى إيقاف العدوان والمجازر الإسرائيلية في قطاع غزة، وذلك بالنظر إلى ما تمثله صنعاء كمركز رئيسي للقطاع التجاري في اليمن والذي يعتمد على ميناء الحديدة على الساحل الغربي للبلاد.

وأعدت الهيئة العامة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة مصفوفة تنفيذية لقرار وزارة الصناعة والتجارة في صنعاء لحظر ومقاطعة منتجات الشركات التي تدعم إسرائيل، حيث تتضمن برامج توعوية وتثقيفية للمستهلك عن أهمية المقاطعة والتعريف بالبدائل للمنتجات المحظورة والمقاطعة للشركات الداعمة لإسرائيل، إذ أُبلغ مستوردو السلع والمنتجات الأميركية بضرورة العمل على توفير السلع والمنتجات البديلة، سواء من دول وشركات أخرى غير داعمة لإسرائيل أو محلية، والحثّ على توفيرها عبر الإحلال بالمنتج المحلي.

ويرى المحلل الاقتصادي صادق علي، في حديثة لـ«العربي الجديد»، أن أزمة السيولة الكبيرة التي يشهدها اليمن ساهمت في نجاح حملات المقاطعة بالنظر إلى ضعف القدرة الشرائية للكثيرين، وذلك بالرغم من أن هناك بالمقابل فئة استهلاكية، ولديها مصادر دخل كانت معتمدة على شراء كثير من هذه السلع والمنتجات المقاطعة. في السياق، كثفت الولايات المتحدة وبريطانيا خلال الأيام الماضية من هجماتهما التي استهدفت صنعاء وعدداً من المحافظات اليمنية، حيث تستمر حرب السفن بالتصاعد في البحر الأحمر وباب المندب شمال غربيّ اليمن. ولم تنجح الضربات الانتقامية المتكررة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، فضلاً عن العملية البحرية متعددة الجنسيات للقيام بدوريات في المياه، في إيقاف هجمات الحوثيين التي تقول الجماعة إنها تقوم بها رداً على عمليات الإبادة الجماعية في غزة. ومع مطالبة البحارة بأجور مضاعفة وارتفاع أسعار التأمين بشكل كبير، تواصل شركات الشحن ابتعادها عن الممر المائي الذي ينقل عادة 12% من التجارة البحرية العالمية.

وسبّبت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر أكبر تحويل لمسارات التجارة الدولية منذ عقود، ما أدى إلى ارتفاع التكاليف وطول أمد الرحلة بالنسبة إلى شركات الشحن في الأماكن البعيدة مثل آسيا وأميركا الشمالية، وهدد بحدوث تداعيات اقتصادية على سلاسل التوريد العالمية. وارتفعت تكلفة شحن حاويات الشحن من الصين إلى البحر الأبيض المتوسط بأكثر من أربعة أضعاف منذ أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، وفقاً لشركة فريتوس، وهي شركة لحجز الشاحنات. وتقول شركات الشحن، وكذلك تلك التي تنقل النفط، إنها تتوقع استمرار الاضطرابات لأشهر أو أكثر، مع حجز السفن للطريق الأطول حول أفريقيا حتى فصل الصيف، تفادياً للمرور في البحر الأحمر. وهذا يعني أن كل شركة ترسل البضائع لديها المزيد من المخزون المقيد في أثناء النقل، ويزداد الأمر تعقيداً في حالة ندرة الحاويات.

الضربات الأميركية تزيد توترات البحر الأحمر

حذرت شركات الشحن الكبرى من استمرار تدهور الوضع الأمني في البحر الأحمر، على الرغم من الضربات الأميركية للعديد من المواقع اليمنية للحد من هجمات الحوثيين في اليمن. يرى رئيسا شركتي «إيه بي مولير ميرسك» و«دي إس نوردن»، أن مستوى التهديد مستمر في التصاعد في المنطقة. وقالت «ميرسك» إن تحويلاتها ستستمر لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر على الأقل، فيما لا تتوقع «نوردن» حلاً وشيكاً. يأتي ذلك بعد أن قالت عملاقة الشحن اليابانية «ميتسوي أو إس كيه لاينز» إن الاضطرابات التي تظهر في الطريق قد تستمر لمدة عام. تجنب عدد من أسطول السفن التجارية هذا الممر المائي منذ بدء هجمات الحوثيين ضد السفن الإسرائيلية وغيرها من الجنسيات الأخرى نحو إسرائيل في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بينما وسعوا قائمة الاستهداف لتشمل سفناً أميركية وبريطانية بعد توجيه واشنطن ولندن ضربات ضد مواقع حوثية في اليمن منذ الأسبوع الأول من الشهر الماضي، ما جعل المنطقة أكثر تقلباً، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية. تعتبر تصورات شركات الشحن حيال المخاطر مهمة لأنها تحدد موعد عودة السفن إلى المنطقة.

حملات واسعة في صنعاء والعديد من المدن اليمنية لمقاطعة سلع الدول الداعمة لإسرائيل (Getty)

ليبيا

مؤسسة النفط تنفي تهريب الخام

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

نفت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، ما تردد من أنباء بشأن ضلوع شركة البريقة لتسويق النفط التابعة لها في عمليات تهريب للنفط الخام. واتهمت المؤسسة الشركة المالكة للناقلة «كوين ماجدة»، بتزوير أوراق شحنة محتجزة في ألبانيا تحمل شعار شركة البريقة، وحذرت من تداعيات هذه الاتهامات التي تصل إلى حد فرض حظر على النفط الليبي.

وقالت المؤسسة في بيان نشرته على صفحتها الرسمية على موقع «فيسبوك» مساء الجمعة، إنها لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية داخل ليبيا وخارجها لردع اتهامات تهريب النفط. وأكدت تعاونها مع لجنة العقوبات المشكّلة من مجلس الأمن الدولي ومكتب النائب العام، في تقديم كل المعلومات الخاصة بتهريب الخام.

وذكرت أنها تقدمت بعديد البلاغات إلى النائب العام بداية من 5 مايو/أيار 2022 عن ناقلات تنفذ عمليات شحن بحرية خارج إطار عملها، وكذلك عمل شركة البريقة لتسويق النفط التابعة لها، ومن بينها ناقلة النفط «الملكة ماجدة» المحتجزة حاليًا في ألبانيا. ونشرت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية تقريراً، الأربعاء الماضي، ذكرت فيه أن السفينة «كوين ماجدة» غادرت ميناء بنغازي في سبتمبر/أيلول 2022، محملة بزيت الغاز البحري. وأضافت أن قيمة الشحنة بلغت أكثر من مليوني دولار، وانطلقت إلى بورتو رومانو في ألبانيا، بشهادة موقّعة توضح أن منشأ الوقود هو شركة البريقة لتسويق النفط، وهي ذراع الشركة الوطنية للنفط المملوكة للدولة في البلاد. وقال دبلوماسيون غربيون ومسؤولون ليبيون لـ«بلومبيرغ» إنّ من الشائع أنه مقابل السلام واستئناف إنتاج النفط الخام، اتفقت حكومة عبد الحميد الدبيبة وشركة النفط الوطنية على التغاضي عن تهريب الوقود. وأضاف المسؤولون أن اللواء المتقاعد خليفة حفتر يستفيد أيضا من حركة المرور غير المشروعة في ميناء بنغازي، ويشتبهون في أن العائدات استُخدِمَت جزئيًا لتمويل مجموعة فاغنر الروسية المسلحة.

ليبيا تملك أكبر احتياطيات من النفط الخام في أفريقيا

وتملك ليبيا أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في أفريقيا، حيث تبلغ 48,4 مليار برميل. ويشكل قطاع الهيدروكربونات العمود الفقري للاقتصاد الليبي، إذ تساهم صادرات النفط بأكثر من 90% من الإيرادات الحكومية، وأكثر من 95% من عائدات التصدير. وكانت المؤسسة الوطنية للنفط قد أشارت إلى أن خسائر الإنتاج والبنى التحتية للنفط والفرص الضائعة على الدولة الليبية، بسبب الصراعات والإقفالات غير القانونية للحقول والموانئ، ناهزت 231 مليار دولار، خلال تسع سنوات حتى عام 2020 فقط.

الأردن

تحالف لتنفيذ ناقل المياه بـ 4,2 مليارات دولار

عمان ـ **العربي الجديد**

قال مساعد وكيل سلطة المياه الأردنية عمر سلامة، إن تحالفا من شركات متخصصة تقدم بعرض لتنفيذ مشروع الناقل الوطني للمياه في المملكة، مشيرا في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» إلى كلفة المشروع وفق العرض المقدم تبلغ حوالي 3 مليارات دينار (4,2 مليارات دولار).

وأضاف سلامة أن دراسة العرض جارية من قبل لجان فنية مكونة من 70 خبيراً في الشؤون المالية والفنية، حيث تحرص الحكومة على البدء بالخطوات التنفيذية للناقل الوطني على أرض الواقع بأسرع ما يمكن، مشدداً على أنه لا رجعة إطلاقاً عن المشروع باعتباره خياراً استراتيجياً لمعالجة مشكلة نقص المياه الحاد في الأردن.

وأكد أن هناك تسريعاً للإجراءات للسير قدماً في تنفيذ الناقل الوطني، الذي يقوم على إنشاء محطة تحلية للمياه على البحر الأحمر من خلال ميناء العقبة المنفذ البحري الوحيد للأردن، ومن ثم تحويلها بخط ناقل إلى المحافظات والمدن الأردنية المختلفة لمعالجة النقص الحاد في المياه لكافة الاستخدامات، بخاصة المنزلية. ويعد الأردن من أفقر البلدان مائياً في العالم، حيث يقدر العجز السنوي بحوالي 400 مليون متر مكعب، حيث ازدادت الضغوطات على الموارد المائية لغرض الاستهلاك المنزلي وكذلك القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعية والسياحية.

وما زاد تسريع الأردن إجراءات تنفيذ المشروع، بحسب مراقبين هو احتمالات وقف تزويده بالمياه من قبل الاحتلال الإسرائيلي بموجب الاتفاقية التي ستنتهي قريباً وتقضي بحصوله على 50 مليون متر مكعب سنوياً، إضافة إلى كمية مماثلة بموجب اتفاقية السلام الموقعة بين الجانبين. واتجه الأردن لتنفيذ الناقل الوطني بعد تعذر تنفيذ مشروع ناقل البحرين، الذي يقوم على ربط البحرين الأحمر والميت بشراكة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي التي قامت بالتسويف والمماطلة، إلى أن تم الإعلان رسمياً عن وأد الفكرة نهائياً والبحث عن خيارات أخرى أردنية لمعالجة مشكلة نقص المياه.

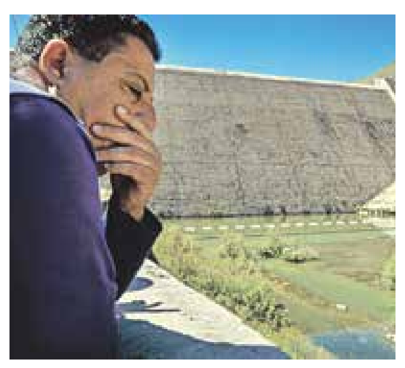

موسم الأمطار هذا العام يزيد مخزون السدود
(Getty)

وأكد سلامة أن مشروع الناقل الوطني يعد استراتيجيا وسيعمل على حل جزء كبير من مشكلة المياه في الأردن وتحسين الواقع المائي بشكل كبير، ما ينعكس إيجاباً على المياه الجوفية من خلال التوقف عن استخدام الآبار التي يتم ضخ المياه منها، وبالتالي زيادة كميات التزويد المائي وتحسن نوعية المياه حيث سيوفر 300 مليون متر مكعب سنوياً، فضلاً عن إعادة تدوير المياه للاستخدامات الصناعية والزراعية وغيرها. وقال إن موسم الأمطار هذا العام متميز جداً من حيث كمية الهطول، والتي فاقت معدلاتها مقارنة بالعام الماضي ونسبة تخزين السدود، ما يساهم في زيادة تخزين المياه الجوفية والينابيع. وارتفع تخزين السدود بحسب وزارة المياه إلى 123 مليون متر مكعب بنسبة 42,5%.